Distribution: Restricted
Original: English

EB 2001/74/R.10
البند 5 من جدول الأعمال

7 November 2001
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والسبعون

روما، 5–6 ديسمبر/كانون الأول 2001

مساهمة الصندوق في المبادرة المعززة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: الحالات القطرية الجديدة والتقرير المرحلي لعام 2001

ألف – المقدمة

1 – إن الغرض من هذه الوثيقة هو:

(أ) عـرض حالـة قطرية جديدة، هي حالة تشاد، لينظر فيها المجلس التنفيذي ويتخذ فيها قرارا بشأن تخفيف ديونها بمقتضى مبادرة الديون المعززة للبلدان المفقيرة المثقلة بالديون.؛

(ب) إعطاء المجلس التنفيذي عرضا سنويا عن سير العمل في تنفيذ مبادرة الديون بشكل عام؛

(جـ) إعطـاء المجلـس التنفـيذي عرضا سنويا لوضع مساهمة الصندوق في مبادرة الديون حتى شهر أكتوبر/ تشرين الأول، بما في ذلك معلومات عن سير العمل الذي أنجز في تعبئة الموارد.

(د) مطالـبة المجلس التنفيذي بالموافقة على رفع تقرير عن سير العمل في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المـثقلة بالديون إلى مجلس المحافظين في دورته التالية عام 2002، للعلم، بناء على وثيقة المجلس التنفيذي.

Document # 214365
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم الى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الاضافية.

ثانيا – المقدمة

2 – لم تعد حالة الدين الخارجي لتشاد قابلة للاستمرار بعد أن وصلت النسبة بين الديون والصادرات بصافي القيمة الحالية إلى 222% في عام 2000، حتى بعد التطبيق الكامل لجميع الآليات التقليدية لتخفيف الديون. وقد أعلن المجتمع الدولي أن تشاد تنطبق عليها شروط تخفيف الديون بمقتضى الإطار المعزز لمبادرة الديون، اعترافا بما حققته في السنوات الأخيرة من المحافظة على الاقتصاد العام وإدخال إصلاحات هيكلية واجتماعية، وبالخطوات الواثقة التي خطتها الحكومة لمعالجة الاضطرابات في السياسات التي حدثت في النصف الثاني من عام 2000. وهذه الاضطرابات في السياسات، التي أدت إلى تأجيل نقطة اتخاذ القرار بالنسبة لتشاد، زادت بفعل الانخفاض الحاد في الإنتاج الزراعي. وقد جاء هذا الانخفاض في أعقاب الأمطار المنقطعة، ليسفر عن مجاعة في البلاد وعن ضرورة معالجة الانفاق الحكومي لحالات طوارئ الأغذية المرتبطة بالمجاعة.

3 – وقد لوحظ بشكل خاص الأداء الطيب في الماضي في إصلاحات الإدارة المالية والتمويل العام (لمعالجة الحاجة إلى متابعة الإنفاق فيما يتصل بالفقر) وإصلاح الخدمات المدنية، وتقديم حوافز وسياسات تجارية (مع إلغاء أغلب الأسعار الجبرية) وخصخصة المؤسسات العامة، وإصلاح القطاع المالي. وبناء على ذلك، كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي مرضيا، وتراجع العجز في الحساب الجاري الخارجي، وبدأت عملية إصلاح أوجه الخلل المالي بزيادة الإيرادات وتقليل المصروفات (في الوقت الذي زاد فيه الإنفاق على القطاعات التي لها أولويتها مثل الصحة والتعليم)، وتم كبح التضخم، وبدأت تشاد تجني أغلب مكاسب التنافسية التي حققتها بسبب تخفيض الفرنك الأفريقي في عام 1994. وزادت معدلات قيد البنات والأولاد في المدارس الابتدائية، بينما انخفضت معدلات الوفيات بين الأطفال الرضع.

4 – وترد العناصر الرئيسية في استراتيجية تشاد الإنمائية متوسطة الأجل في وثيقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر. وإلى أن تنتهي عملية المسح الوطنية لدخل الأسر ونفقاتها، فسوف تستند الوثيقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر على عملية تشاركية واسعة النطاق (مشاورات محلية على نطاق واسع مع مجموعات مراقبة لتحديد الأبعاد الرئيسية للفقر في الريف)، والتي أعرب خلالها فقراء تشاد عن اهتمامهم الخاص بالحصول على الخدمات التعليمية والصحية، والمياه النقية، والقروض الصغيرة، والمعدات الزراعية، والبنية الأساسية للنقل. كما أنهم يواجهون مشكلات في الأمن الغذائي، والإنتاج الحيواني، وتدهور البيئة. وأعرب هؤلاء الفقراء عن قلقهم من الفساد وسوء الإدارة، اللذان يعتبران من أهم العقبات التي تعترض الحد من الفقر. ونتيجة لذلك، فقد حددت الوثيقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر أربعة قطاعات لها أولويتها في تخفيف حدة الفقر وتحقيق النمو، وهي: الصحة (مع برنامج قوي لمكافحة مرض الإيدز)، والتعليم، والبنية الأساسية، والتنمية الريفية.

5 – ومع وجود 80% من سكان تشاد في المناطق الريفية، يصبح الفقر ظاهرة ريفية أساسا. ويعاني أغلب سكان الريف من تكرار حالات المجاعة، وتدهور البيئة الطبيعية بسبب تآكل التربة وتدهور الأراضي، والصدامات العنيفة بين أصحاب الثروة الحيوانية وبين المزارعين. أما أهم عقبة تعترض استئصال الفقر الريفي فهي انخفاض الإنتاجية الزراعية، بسبب عدم فعالية أساليب الزراعة، وعدم كفاءة تسويق المنتجات والمدخلات الزراعية (الأسمدة، والمبيدات،

والـبذور المحسـنة، والمنتجات البيطرية، والأدوات الزراعية)، ومحدودية فرص الدخول إلى الأسواق المالية. ورغم ذلـك، فـإن تشـاد تملك إمكانيات طبيعية هائلة لزيادة الإنتاج الزراعي. وسوف تسعى الحكومة إلى تطوير إمكانياتها الزراعـية، وقطاعـي الثروة الحيوانية والخدمات. ولاشك أن النهج القائم على السوق في التنمية الريفية، بما في ذلك إصلاح قطاع القطن، سيرسي أساسا لنمو كبير واسع النطاق خارج قطاع النفط.

6 - وتهـدف اسـتراتيجية التنمـية الريفية في تشاد إلى زيادة الإنتاج بصورة مستدامة، مع المحافظة على البيئة وتعزيـز القدرات المحلية، عن طريق تدعيم منظمات المنتجين والخدمات الريفية (بالقطاع الخاص) وعن طريق تحديد وتنفيذ: استراتيجية للإرشاد الريفي، واستراتيجية قطرية للقروض الصغيرة، واستراتيجية للبيئة المحلية، وبرنامج إنمائي موجـه نحـو المجـتمع المحلي، وتحقيق لا مركزية مسؤوليات الحكومة المركزية تدريجيا ونقلها إلى حكومات محلية منتخبة.

7 - وبعـد عـدة سنوات من التأخير، حدث تحسن ملموس في إصلاح قطاع القطن، الذي يتصل بحياة 300 000 أسـرة زراعـية. فاستكمالا لاقتراح الحكومة بإلغاء مؤسسة القطن، بذلت جهود في أوائل عام 2000 لتمكين مزارعي القطـن من المساهمة في تشكيل عملية الإصلاح وتنفيذها، وأن يصبحوا المستفيدين الرئيسيين منها، عن طريق تعزيز مـنظمات المنتجيـن، وتطبـيق استراتيجية لإصلاح قطاع القطن، وتنفيذ خطة للتسعير ترتبط بأسعار القطن العالمية، وتشـكيل لجـنة لـتحديد الأسعار تتكون من المزارعين ومؤسسة القطن، وإشراك لجان المزارعين في عمليات توريد الأسمدة والمبيدات لزراعة القطن (التي توزعها مؤسسة القطن) والتخطيط للتسويق الأولي لبذور القطن، وتنظيم منتدى للمزارعين بشأن خصخصة مؤسسة القطن.

8 - وتـنعكس هذه الأولويات بوضوح في مخصصات القطاع لصندوق مكافحة الفقر في عام 2001، ومخصصاته متوسـطة الأجـل. فهذا الصندوق يسعى إلى ضمان الاندماج الكامل لمصروفات الحد من الفقر في الميزانية الوطنية الشـاملة، ومـتابعة المصروفات المتصلة بالفقر الممولة تحديدا من موارد مبادرة الديون. ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية في الصندوق، وحافظته القطرية، التي تتكون من ثلاثة مشروعات ممولة بقروض، بالإضافة إلى الأنشطة التي يدعمهـا الصـندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، وبرنامج التعاون الموسع المشترك بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية، كلها تدعم هذه الأولويات لاستراتيجية التنمية الريفية في تشاد.

9 - ولكي تتحقق النسبة المستهدفة بين صافي القيمة الحالية للديون إلى الصادرات، وهي 150% كما هو منصوص علـيه في مبادرة الديون المعززة، فالمنتظر أن تخفض جميع الجهات المقرضة مطالباتها القائمة بالقيمة الحقيقية الحالية بنسـبة 30% حتى نهاية عام 2000. وتبلغ القيمة الإجمالية لتخفيف ديون تشاد من جانب جميع الجهات المقرضة 170 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. وسوف تقدم الجهات المقرضة الثنائية والتجارية 36 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية كتخفيض في الديون، مع قيام الجهات المقرضة متعددة الأطراف بتقديم 134 مليون دولار أمريكي بصـافي القـيمة الحالية. **والمجلس التنفيذي للصندوق مدعو إلى الموافقة على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون**

تشاد بمبلغ 825 166 1 وحدة من حقوق السحب الخاصة في عام 2000 بصافي القيمة الحالية (1.58 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة مؤقتا بالقيمة الإسمية، على فترة تمتد لست سنوات[1]).

10 - ستصل تشاد إلى نقطة الإنجاز بمقتضى إطار مبادرة الديون المعززة، عندما تتحقق الشروط التالية: (أ) الإلتزام المستمر بالبرنامج المالي والاقتصادي المدعوم بتسهيلات صندوق النقد الدولي للحد من الفقر وتحقيق النمو؛ (ب) استكمال وثيقة استراتيجية للحد من الفقر، من خلال عملية تشاركية (تحدد الوثيقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر العملية اللازمة لوضع اللمسات الأخيرة في الوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر بالمشاركة التامة) والدعم الدولي للاستراتيجية، والتقرير السنوي الأول عن تنفيذها؛ (جـ) تنفيذ مجموعة متفق عليها من الإجراءات في إطار استراتيجية الحكومة للحد من الفقر، مع التركيز على الإدارة والتنظيم العام (بما في ذلك تعزيز إدارة الإنفاق العام بهدف تسهيل التعرف على الإنفاق المتعلق بالفقر ومتابعة هذا الإنفاق)، مع وسائل تنبيه معينة تتصل بفرص الحصول على المعدات الزراعية ومصادر المياه؛ (د) تأكيد مشاركة الجهات المقرضة الأخرى في عملية تخفيف الديون.

ثالثا - التقدم في تنفيذ مبادرة الديون

11 - الحالات القطرية: حتى 31 سبتمبر/ أيلول 2001، كان هناك 23 بلدا[2] أصبحت تستحق تخفيف ديونها بمقتضى المبادرة. وقد وصلت بوليفيا وموزمبيق وأوغندا[3] إلى نقط الإنجاز بمقتضى المبادرة المعززة، بينما وصلت بوركينا فاسو وغيانا ومالي إلى نقاط الإنجاز بمقتضى المبادرة الأصلية. وهناك ستة بلدان أخرى (بنين، وبوركينا فاسو، وغيانا، والسنغال، ومالي، وجمهورية تنزانيا المتحدة) ينتظر أن تصل إلى نقاط الإنجاز بمقتضى المبادرة المعززة بنهاية عام 2001 أو بعد ذلك بقليل. وقد حصلت هذه البلدان الثلاثة والعشرون التي وصلت إلى نقاط اتخاذ القرار على التزامات إجمالية بمبلغ 34 مليار دولار أمريكي من تخفيف أعباء خدمة الدين (بما في ذلك أكثر من 2.5 مليار دولار أمريكي من مؤسسات متعددة الأطراف). وستنخفض ديونها الإجمالية الحالية من 54 مليار دولار أمريكي إلى 21 مليار بصافي القيمة الحالية، بعد التطبيق الكامل لعمليات التخفيف التقليدية وعمليات التخفيف بمقتضى مبادرة الديون، بالإضافة إلى تخفيف ديونها من جانب الجهات المقرضة الثنائية بخلاف مبادرة الديون. وبشكل عام، فإن التخفيف بمقتضى مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون سيخفض مدفوعات خدمة الدين من 26% من إيرادات الحكومة قبل تخفيف الديون، إلى أقل من 10% بحلول عام 2005، وبالتالي تصبح أقل من المتوسط الحالي في البلدان النامية. ومع انخفاض المدفوعات المتوقعة لخدمة الدين، ينتظر أن يزيد متوسط الالتزامات بالإنفاق الاجتماعي من أجل الحد من الفقر بأكثر من 50% في الفترة الواقعة بين عامي 1996 و2002.

---

1 تأخذ عملية تخفيف الديون التي يقوم بها الصندوق عادة شكل تخفيض في مدفوعات خدمة الدين نصف السنوية بنسبة 100% لكل قرض مستحق، من نقطة الإنجاز وما بعدها (دون إعفاء مؤقت) إلى أن يتم الوصول إلى هدف الإعفاء المقصود، بحسب السياسات والأساليب الأساسية المتفق عليها. ومع ذلك، إذا كانت حالة موارد حساب الأمانة في الصندوق لا تسمح بالتخفيض بنسبة 100% من إعفاء خدمة الدين، يجوز للصندوق (ولو بصورة مؤقتة) تحديد مستوى أقل لمدفوعات خدمة الدين. وسوف يتم تحديد ذلك وفقا لرأيه مع إخطار الجهات المقترضة دوريا. وبالطبع لن تتأثر النسبة المستهدفة بين الديون والتخفيف بصافي القيمة الحالية في حد ذاتها بهذه الإدارة المرنة لطرق تخفيف الديون.

2 بالإضافة إلى ذلك، أعلن أن كوت ديفوار تستحق تخفيف ديونها بمقتضى إطار مبادرة الديون الأصلية، ولكن نقطة الإنجاز تأجلت.

3 ربما - وإن لم يتأكد ذلك بعد - بسبب مشكلات طفيفة في تسوية الدين في مرحلة اتخاذ القرار، فإن إعادة النظر في نقطة الإنجاز لتحليل قدرة موزمبيق على تحمل ديونها سيتطلب تعديلا بسيطا في المعامل المشترك لتخفيض الدين، وبالتالي في المعامل المشترك اللازم لتخفيف الدين. وإذا تأكد ذلك، فإن هذا الموضوع سيطرح على المجلس التنفيذي للنظر فيه في دورة تالية.

الجدول 1 – البلدان الفقيرة الاثنين والأربعون المثقلة بالديون

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى نقاط اتخاذ القرار بمقتضى المبادرة المعززة (23)	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لم تصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار (15)	حالات قطرية يمكنها الاستمرار
بنين، بوركينا فاصو، الكاميرون تشاد، غامبيا، غينيا، غينيا-بيساو، غيانا، هندوراس، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، نيكاراغوا، النيجر، رواندا، السنغال، ساوتومي وبرينشيبي، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا	بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكونغو، كوت ديفوار، إثيوبيان غانا، لاوس، ليبيريا، ميانمار، سيراليون، الصومال، السودان، توغو	أنغولا، كينيا، فيتنام، اليمن
بلدان وصلت إلى نقاط اتخاذ القرار ونقاط الإنجاز: بوليفيا وموزمبيق وأوغندا		

12 – وتبذل الآن جهود كبيرة لتوصيل البلدان الخمسة عشر المتبقية إلى نقطة اتخاذ القرار بأسرع ما تسمح به الظروف. والمتوقع أن تصل إثيوبيا وغانا وسيراليون إلى هذه النقطة خلال الشهور القادمة.

13 – ومع ذلك، فإن عشرة بلدان تقريبا من تلك البلدان المتبقية، إما خرجت لتوها من نزاعات مسلحة و/ أو تواجه مشكلات كبيرة في متأخراتها. وسعيا وراء ضمان عدم تأخير نقاط اتخاذ القرار في البلدان المعنية مرة أخرى بعد أن حققت ظروف نقطة اتخاذ القرار، ينتظر دعوة المؤسسات المالية الدولية لمعالجة مسائل المتأخرات بطريقة نشطة وخلاقة، ربما بما يتمشى مع مجموعة ترتيبات تسوية المتأخرات التي طبقت في حالة غينيا بيساو (الوثيقة EB 2000/71/R.12). وفي مقدمة الحالات القطرية التي قد تعرض على المجلس التنفيذي للنظر، ربما في أبريل/ نيسان 2002، جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، وكلاهما عليها متأخرات كبيرة. وتجري الآن مناقشات حول تسوية الديون، وتحليل قدرة البلدين على تحمل ديونهما، وقدرتهما على تصفية المتأخرات. ورغم أن الصندوق مازال ملتزما بسياسة التحمل الصفرية بشأن المتأخرات (الوثيقة GC 21/L.7)، **فإن أي توجيه من المجلس التنفيذي سيكون مفيدا فيما يتعلق بالموقف الذي ينبغي أن يتخذه الصندوق تجاه مثل هذه الحالات القطرية في إطار مبادرة الديون وطبقا للسياسة العامة التي سبق أن أقرها المجلس التنفيذي في دورته الحادية والسبعين.**

14 – **التقديرات الأخيرة للتكاليف الإجمالية لمبادرة الديون:** كما كان متوقعا في بداية مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن التكاليف الإجمالية تواصل ارتفاعها بمرور الوقت، ويرجع ذلك أساسا إلى: النهوض بدقة أساليب تسوية الديون، والبيئة الاقتصادية الجديدة، وتطور أسعار الفائدة وبالتالي معدلات الخصم، والتطورات التي حدثت في إطار سياسات مبادرة الديون نفسه.

15 – وكما يتبين من الجدول 2، فإن أغلب التقديرات الأخيرة للتكاليف الإجمالية قد زادت عن التقديرات السابقة للأسباب التالية:

(أ) إضافة جزر القمر إلى قائمة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ليصبح مجموع هذه البلدان الآن 42 بلدا، كما اختارات غانا أن تستفيد من تخفيف ديونها بمقتضى هذه المبادرة؛

(ب) شهد عدد من البلدان زيادة احتياجاته من تخفيف الديون، في ضوء التحليلات الحديثة لقدرته على تحمل الديون؛

(جـ) الحاجة الآن إلى إظهار التكاليف في الحالات القطرية الجديدة بصافي القيمة الحالية لعام 2000 لا بصافي القيمة الحالية لعام 1999.

الجدول 2 – التكاليف الإجمالية لمبادرة الديون
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	التقديرات السابقة لعام 1999 بصافي القيمة الحالية – 23 بلدا	التقديرات المعدلة بصافية القيمة الحالية لعام 1999 – 34 بلدا (أ)	التقديرات المعدلة لعام 2000 بصافي القيمة الحالية 34 بلدا (أ)	النسبة المئوية للتكاليف الكلية
التكاليف الإجمالية، (بدون ليبيريا والصومال والسودان)	**29.3**	**31.3**	**33.2**	**100**
الجهات المقرضة الثنائية والتجارية	**15.1**	**16.1**	**17.1**	**51**
الجهات المقرضة متعددة الأطراف	**14.2**	**15.2**	**16.1**	**49**
التكاليف الإجمالية بما في ذلك ليبيريا والصومال والسودان	**37.3**	**39.2**	**41.6**	**125**

(أ) بما في ذلك جزر القمر وغانا

المصدر: تقديرات موظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

16 – ينبغي التركيز على النقطتين التاليتين:

(أ) سياسة استعراض تحليلات القدرة على تحمل الديون عند نقطة الإنجاز – مع احتمال الحاجة التي تترتب على ذلك برفع التزامات نقطة اتخاذ القرار لتخفيف الديون لتوصيلها إلى نسبة 150% بين الديون والصادرات بصافي القيمة الحالية – يحتمل أن تؤدي إلى زيادة جديدة في التكاليف، وعلى الأخص في ضوء الوضع الاقتصادي العالمي الحالي. ويقوم موظفو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الآن بتقدير تأثير التباطؤ الاقتصادي العالمي على الاقتصاد، وبالأخص على أداء صادرات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

(ب) تأخـــير العديـــد من البلدان في الوصول إلى نقاط الإنجاز سيؤدي إلى زيادة جديدة في إجمالي التكاليف الاسمية لمبادرة الديون بالنسبة للمؤسسات التي لا تعطي إعفاءات مؤقتة.

17 - **الـــتطورات فـــي مجال السياسات:** مع تقدم تنفيذ مبادرة الديون، بدأ العاملون في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في وضع مبادئ توجيهية تنفيذية. وفي هذا الإطار، نسترعي نظر المجلس التنفيذي إلى تطورين جديدين: خيار رفع نقطة الإنجاز، وإيجاد طريقة لتقدير التخفيف الإسمي للديون بصافي القيمة الحالية.

(أ) **رفـــع نقطـــة الإنجاز لتخفيف الديون:** إن إطار السياسات للمبادرة المعززة يتيح للمجتمع الدولي خيارا للتفكـــير فيه، في الظروف الاستثنائية، لمزيد من تخفيف الديون عند نقطة الإنجاز، فوق التخفيف الملتزم بـــه عند نقطة اتخاذ القرار. واستجابة لطلب المجلسين التنفيذيين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قام العاملون في هاتين الجهتين بوضع مبادئ توجيهية فنية لتنفيذ هذا الإجراء. فبالنسبة للبلدان التي عليها ديـــون فعلية عند نقطة الإنجاز تزيد بكثير عن الأهداف التي تحددها المبادرة للقدرة على تحمل الديون، ســـتجرى عمليـــة تقديـــر شـــاملة لظروف البلد الاقتصادية لمعرفة ما إذا كان قد حدث تغير جذري في الظروف الاقتصادية لهذا البلد، وما إذا كان هذا التغير يرجع بوضوح إلى تطورات خارجية. فإذا اتضح أن الـــبلد – بـــناء علـــى هذا التقدير – يستحق تخفيفا إضافيا في ديونه، فإن مبلغ هذا التخفيف سيتحدد باســـتخدام معـــيار حدود تحمل الدين المقررة بالفعل في المبادرة المعززة (نسبة الديون إلى الصادرات بصـــافي القيمة الحالية 150% أو 250% من الإيرادات المالية). وسينفذ التخفيف الجديد في الديون بدون أي شـــروط، بمجـــرد تلقـــي تأكيدات مالية مرضية من الجهات المقرضة. والمؤكد هنا أن استخدام هذا الإجراء سيكون استثنائيا للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادئ التوجيهية التنفيذية تؤكد أهمية مواصلة الالـــتزام بالسياسات الاقتصادية السليمة، بما في ذلك الإدارة الحريصة للديون، والاستجابة المناسبة في مجـــال السياســـات من جانب حكومات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لأي تطورات خارجية غير متوقعة تؤثر على درجة تحملها للدين الخارجي.

وبالنسبة لهذه المبادئ التوجيهية التنفيذية، فإن الصندوق والمؤسسات المالية الدولية الأخرى أعربت عن معارضتها لإدخال أي عمليات اقتراض جديدة أثناء الفترة المؤقتة في عمليات إعادة التقدير هذه (أي بعد تـــاريخ انـــتهاء الدين المستحق). فهناك شعور بأن ذلك قد يتسبب في: إدخال خطر معنوي (الاقتراض الانتهازي)، وتثبيط المؤسسات المالية الدولية عن تقديم موارد إضافية بشروط ميسرة أثناء الفترة المؤقتة كمـــا تدعو المبادرة بهدف مساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تنفيذ استراتيجياتها لتخفيف الفقر، ويـــؤدي أيضا إلى أن تساند المؤسسات المالية الأخرى شروطا جديدة لتخفيف الديون، لأن صندوق النقد الدولـــي والبـــنك الدولـــي سيقدمان قروضا إضافية كبيرة أثناء الفترة المؤقتة (تسهيلات الحد من الفقر وتحقيق النمو، ووثائق استراتيجيات الحد من الفقر). كما أن ذلك سوف يزيد من تكاليف مبادرة الديون، ويشكل بالتالي ضغطا على الموارد المحدودة المتاحة حاليا لهذه المبادرة، مالم يتوافر لها تمويل خارجي إضافي.

(ب) **تخفيف الديون الاسمى بصافي القيمة الحالية:** مع بدء البلدان في الإعلان عن رغبتها في الاستفادة من تخفـيف الديـون الملتزم به، ظهرت الحاجة إلى صياغة مبادئ توجيهية مشتركة لتقييم المبالغ الإسمية للتخفـيف المعروض بصافي القيمة الحالية. وتلافيا لتحمل المؤسسات المالية الدولية للزيادات في القيمة الإسـمية الناجمة عن التأخيرات في تنفيذ تخفيف الديون بسبب تأخير أداء البلدان الفقيرة المعنية المثقلة بالديون، فقد اتفق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على ما يلي:

(i) في ظل المبادرة الأصلية، فإن تخفيف الديون المقدم يخصم من تاريخ نقطة الإنجاز في المبادرة الأصلية للبلد المعني، باستخدام معامل خصم في تاريخ القطع؛

(ii) فـي ظـل المـبادرة المعززة، فإن تخفيف الدين المقدم يخصم من تاريخ نقطة اتخاذ القرار في المبادرة المعززة في البلد المعني، باستخدام معامل خصم في تاريخ القطع.

ومعنى هذا أنه بالنسبة لبوليفيا مثلا:

(i) تخفيف الديون المقدمة بمقتضى المبادرة الأصلية (تاريخ القطع نهاية عام 1996) سيخصم في شهر سبتمبر/ أيلول 1998 (نقطة الإنجاز)، باستخدام معدل الخصم في نهاية 1996؛

(ii) تخفـيف الديـن المقـدم بمقتضى المبادرة المعززة (تاريخ القطع نهاية 1998) سيخصم من شهر فبراير/ شباط 2000 (نقطة اتخاذ القرار) باستخدام معدل الخصم في نهاية 1998.

18 – **استراتيجيات خفض الفقر:** وثائق استراتيجيات خفض الفقر هي استراتيجيات قطرية متوسطة الأجل للحد من الفقـر، وضـعت بغرض تمكين البلدان وحكوماتها من أن يحددوا لأنفسهم شروط حصولهم على الاستفادة من مبادرة الديون (الوثيقة GC 24/INF.4). وهناك ما يقرب من 60 بلدا (من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها) إما لديها وثيقة كاملـة لاسـتراتيجية لخفض الفقر أو وثيقة مؤقتة أو أنها تقوم بإعداد مثل هذه الوثيقة. ولاشك أن الأخذ بهذا الأسلوب الجيد يلقى رواجا في بلدان الدخل المنخفض، كما أن ربطه بتيسيرات خط الفقر وتحقيق النمو في صندوق النقد الدولي، وبوثـائق استراتيجيات خفض الفقر في البنك الدولي، بالإضافة بالطبع إلى ربطه بمبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من الواضح أنه يشكل حافزا.

19 – لاشـك أن عملية وثيقة استراتيجية خفض الفقر تواجه عددا من التحديات، أولها وأهمها، أنه في إطار مبادرة الديـون، توجـد حاجة إلى التوازن بين السرعة والجودة. فبشكل عام، فإن الجودة التنفيذية والاستراتيجية لهذه الوثائق يمكن تحسينها إذا أتيح وقت أطول قليلا لإعدادها، وهناك مجال كاف لتعميق عملية المشاركة في صياغة هذه الوثائق. ثم أن الحقائق التالية بدأت تتضح لنا:

(أ) لابـد من إيلاء المزيد من الاهتمام بالدور الحاسم للمجتمع المدني، وضمان وجود طاقات مؤسسية لهذه العوامل الفاعلة، لكي تستطيع الاستمرار في دورها.

(ب) الـــدور الرئيســـي للتنمـــية الزراعـــية في الحد من الفقر لا ينعكس بشكل كاف في الكثير من الوثائق الاستراتيجية لخفض الفقر، وإن كان التقدم الأخير في هذا الموضوع يعتبر مشجعا.

(جـــ) إن السياســـات، وجـــدول أعمال التحولات المؤسسية والتنظيمية – ضمانا للترجمة الفعلية للاستثمارات الاســـتراتيجية ذات الأولويـــة إلى تخفيض للفقر – لا تنعكس بشكل كاف في وثائق استراتيجية خفض الفقر ولا في شروط نقطة الإنجاز التي حددها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(د) تركـــز وثـــائق استراتيجية خفض الفقر كثيرا على الأجلين القصير والمتوسط، دون تركيز كاف على التنفيذ في الأجل الطويل.

(هـــ) لا تفصـــل وثائق استراتيجية خفض الفقر بشكل كاف خطط الطوارئ في حالة حدوث نقص فعلي في أداء الـــنمو أو الإيرادات، مما قد يثير مشكلات غير متوقعة وإحداث تعديلات سيئة التخطيط في تنفيذ هذه الوثائق.

(و) هـــناك حاجـــة إلى ضمان عدم تأثير آليات المتابعة في مبادرة الديون للقدرة على متابعة جميع أوجه الإنفاق على خفض الفقر والتحسينات التي تحدث في إدارة الإنفاق العام بشكل عام.

(ز) هـــناك حاجـــة إلى عمل أكثر تحديدا لمعالجة النقص العام في الأهداف الواقعية والقابلة للقياس لخفض الفقر، التي سترتضي الحكومات مساءلتها عنها.

20 – وفـــي ظـــل هذه الحاجة إلى مزيد من التحسين، نشط الصندوق في تنظيم دعمه لنحو 15 عملية لوضع وثائق اســـتراتيجية لخفـــض الفقـــر، مـــع هندسة متفاوتة التركيز على: دعم عمليات المشاركة في تخطيط وتحديث الوثائق الاســـتراتيجية لخفـــض الفقر، وتقديم المساعدات للتنفيذ الفعلي لهذه الوثائق ومراقبتها بصورة تشاركية، وتحديد جدول أعمـــال التنمـــية الزراعـــية ومتابعـــته، ومســـاعدة الفقراء على تحديد احتياجات من السياسات والتنظيمات وتلبية هذه الاحتـــياجات، وترســـيخ عملـــيات الوثـــائق الاســـتراتيجية لخفض الفقر. وهناك اهتمام بالغ بالمشاركة مع الحكومات (المركزية والمحلية) والعناصر الفاعلة الأخرى في مجال التنمية الريفية (وبالأخص المؤسسات المالية الدولية).

21 – **الـــتحديات القادمة:** تتمثل التحديات الآن في ضمان تحمل الديون لآجال طويلة، وتنفيذ برامج قوية للإصلاح الاقتصادي وخفض الفقر في بلدان نقاط اتخاذ القرار، وهو أمر له أهميته البالغة. كما أن هناك أهمية كبيرة للحكمة في إدارة الديـــون وتقديم الموارد المالية كمنح أو بشروط تيسيرية للغاية. ويدرس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الآن القضايا المتعلقة بإدارة الديون التي تواجه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وسيصبح هذا العمل جزءا من اعتبارات مبادرة الديون. وبالنسبة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فإن هذا التحدي يدعو تحديدا إلى الظهور في تركيبة برامج التنمية الزراعية، بحيث يؤدي في النهاية إلى خفض الفقر، بينما يساهم في نفس الوقت في قدرة البلد على تحمل ديونها.

رابعا – التكاليف التقديرية التي يتحملها الصندوق وتمويلها

22 – مـــع موافقة المجلس التنفيذي على تخفيف ديون تشاد، سيصبح الصندوق ملتزما بتخفيف ديون 24 بلدا، بمبلغ يصـــل في مجموعه بصافي القيمة الحالية إلى ما يقرب من 137 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (176 مليون دولار أمريكي) (أنظر الملحق الأول). وبافتراض تحقيق ظروف نقطة الإنجاز بسرعـــة وبشكل مسبق لتخفيف الديون (100% إعفـــاء مـــن خدمة الديون إلى أن يتحقق الهدف)، وسوف يصل ذلك إلى 207 ملايين وحدة من حقوق السحب الخاصـــة بالقـــيمة الإسمية (266 مليون دولار أمريكي) على امتداد فترات متفاوتة، بحسب كل بلد، تتراوح بين 2–30 ســـنة. ويبيـــن الرسم البياني رقم 1 شكل التكاليف الاسمية لمبادرة الديون التي ستحملها الصندوق بمرور الوقت، على أســـاس الأرقام الواردة في الملحق 2. ويتكون التصور الأساسي من 23 حالة قطرية ووفق عليها، أما التصور المعدل فيغطـــي التكاليف الكاملة التي سيتحملها الصندوق، بعد تعديلها بحسب التوقيت الفعلي لنقطة الإنجاز. أما تخفيف الديون الفعلي الذي قدم حتى الآن، فتصل قيمته إلى ما يقرب من 11 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (14 مليون دولار أمريكي).

الرسم 1: التكاليف الإسمية للصندوق

Graph 1. Nominal Costs to IFAD

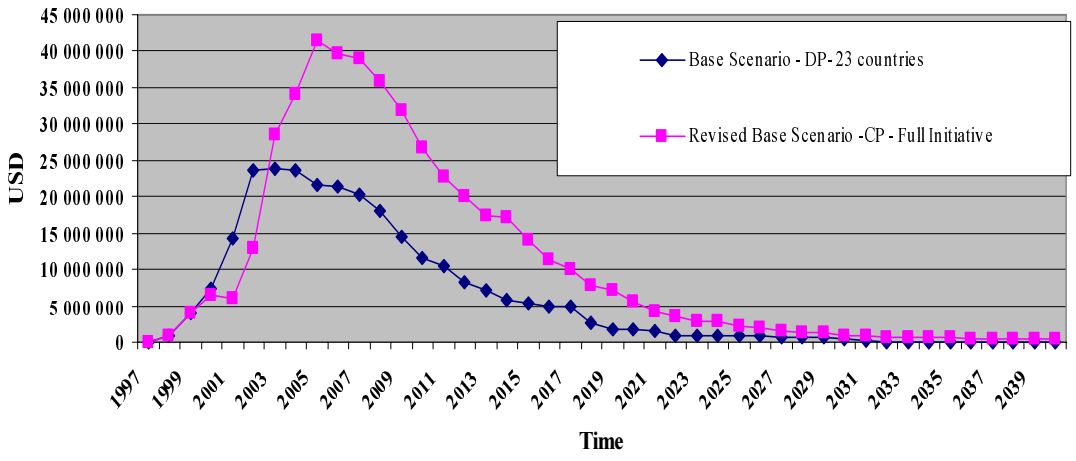

23 - وتأتـــي الموارد اللازمة لتمويل التزامات الصندوق بتخفيف الديون من موارد داخلية (تكون متاحة للالتزامات بخـــلاف ذلـــك) ومـــن مساهمات إجبارية من حكومة هولندا (26.6 مليون جلدر هولندي، أو 15 مليون دولار أمريكي تقريـــبا علىأســـاس أسعار الصرف السابقة). أما حكومة ألمانيا فقد خصصت 15 مليون مارك ألماني (7 ملايين دولار أمريكـــي من مساهماتها في حساب الأمانة لمبادرة الديون الذي يديره البنك الدولي للديون المستحقة للصندوق، على أن يصـــرف هـــذا المبلغ خلال ثلاث سنوات. وتجري الآن مشاورات مشجعة مع الجهات المانحة الأخرى لحساب الأمانة الذي يديره البنك الدولي بهدف استكشاف طرق منصفة أكثر اتساعا لحصول الصندوق على هذه الأموال، وتطبيق مثل هذه الطرق.

خامسا - التوصية

24 - يوصي المجلس التنفيذي:

(أ) بأن يوافق على المساهمة المقترحة للتخفيف من الديون المستحقة للصندوق على تشاد، اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2000، بمبلغ 825 166 1 وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية في ديسمبر/ كانون الأول 2000. وسيتم تخفيف هذه الديون طبقا لشروط القرار التالي:

يقـــرر: أن يقـــوم الصـــندوق، حال إعلان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن نقطة الإنجاز أن تشاد قد لبت الشروط المتعلقة بالتخفيف من ديونها في مبادرة الديون المذكورة

أعــلاه، بخفــض قــيمة الديــون القائمــة للصندوق على تشاد بإعفائها بنسبة 100% من الالتزامات نصف السنوية لخدمة ديونها المستحقة للصندوق (أصل الدين ومدفوعات رسوم الخدمــة/ أســعار الفائدة) مع حلول مواعيد استحقاقها بعد بلوغ نقطة الإنجاز، وفي حدود مجمــوع صافي القيمة الحالية في ديسمبر/ كانون الأول 2000، والبالغ 825 166 1 وحدة من حقوق السحب الخاصة.

(ب) بأن يأخذ علما باستعراض التقدم في تنفيذ مبادرة الديون بشكل عام، وبالنسبة للصندوق بشكل خاص، وأن يعطي توجيهاته بالنسبة لحالات البلدان التي ستتأثر بارتفاع مستوى متأخراتها.

(جــ) بــأن يوافق على تقديم تقرير عن سير العمل في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بناء على وثيقة المجلس التنفيذي هذه إلى الدورة المقبلة لمجلس المحافظين في عام 2002، للعلم.

موجز مبادرة الصندوق لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

		تاريخ انتهاء الدين المستحق	مجموع خدمة الدين المستحق (بوحدات حقوق السحب الخاصة)	نسبة الخصم (%)	صافي القيمة الحالية لخدمة الدين المستحقة (بوحدات حقوق السحب الخاصة)	النسبة المستهدفة بين الديون والصادرات بصافي القيمة الحالية (%)	النسبة المالية المستهدفة للديون (%)	المعامل المشترك لتخفيض الدين (%)	المبلغ الإجمالي لتخفيف الدين الذي سيوافق عليه، بصافي القيمة الحالية	تخفيف الدين الذي وافق عليه المجلس التنفيذي، بصافي القيمة الحالية (بوحدات السحب الخاصة)(1)	الفترة التقديرية لتخفيف الدين (بالسنين) بافتراض تخفيف خدمة الدين بنسبة 100% (2)	التكاليف الاسمية التقديرية الاجمالي (بوحدات السحب الخاصة)	ملاحظات (2)
1	بنين	98/12	33 005 137	5.25	15 081 277	150		31.3		4 7120 440	7	6 243 875	(أ)
2	بوليفيا	98/12	32 610 471	5.25	18 754 998	150		35.0		6 564 249	6	7 827 077	(ب)
3	بوركينا فاسو	99/12	25 533 651	5.59	11 193 315	150		46.3		5 182 505	10	7 313 365	(جـ)
4	الكاميرون	99/6	12 846 476	4.87	8 359 948	150		26.9		2 248 826	2	2 713 892	(أ)
5	تشاد	00/12	9 904 885	6.09	3 889 415	150		30.0	1 166 825		6	1 582 526	(أ)
6	*كوت ديفوار (أصلي)*					*141*	*280.0*	*6.0*		*164 300*			(د)
7	غامبيا	99/12	15 557 570	5.59	6 710 439	150		27.2		1 825 239	5	2 398 477	(أ)
8	غينيا	99/12	38 582 884	5.59	16 169 224	150		31.6		5 109 475	6	6 922 062	(أ)
9	غينيا بيساو	99/12	7 772 895	5.59	3 598 230	150		85.4		3 072 889	16	4 429 182	(أ)
10	غيانا	98/12	2 943 793	5.25	2 401 076	150	250	63.3		1 519 881	5	1 771 957	(هـ)
11	هندوراس	99/12	16 317 725	5.59	7 482 666	110	250	17.8		1 331 915	3	1 527 814	(أ)
12	مدغشقر	99/12	37 995 676	5.59	16 318 466	150		39.5		6 445 794	8	9 125 069	(أ)
13	ملاوي	99/12	43 650 366	5.59	18 947 091	150		44.0		8 336 720	9	12 188 790	(أ)
14	مالي	98/12	40 757 521	5.25	18 430 543	150		37.0		6 819 301	8	9 303 306	(و)
15	موريتانيا	98/12	34 912 948	5.25	15 158 293	137	250	50.0		7 579 147	12	11 400 150	(أ)
16	موزامبيق	98/12	32 271 650	5.25	14 801 914	150		72.1		10 672 180	19	17 782 940	(ز)
17	نيكاراغوا	99/12	18 643 727	5.59	9 039 291	150		72.2		6 526 368	30	14 426 715	(أ)
18	النيجر	99/12	27 378 896	5.59	11 757 885	150		53.5		6 290 469	12	9 058 516	(أ)
19	رواندا	99/12	27 576 187	5.59	11 996 114	150		71.3		8 553 229	20	15 806 989	(أ)
20	ساو تومي وبرنيشيبي	99/12	5 834 891	5.59	2 458 402	150		83.0		2 040 474	29	4 490 135	(أ)
21	السينغال	98/12	29 603 818	5.25	12 079 036	133	250	19.3		2 331 254	4	3 073 121	(أ)
22	جمهورية تنزانيا المتحدة	99/6	49 530 777	4.87	22 121 593	150		54.0		11 945 660	13	17 932 401	(أ)
23	أوغندا	99/6	50 181 004	4.87	23 655 279	150		54.0		12 773 851	12	16 345 332	(ح)
24	زامبيا	99/12	51 021 226	5.59	21 931 826	150		62.6		13 729 323	16	23 535 754	(أ)
	المجموع		644 434 173		292 336 321				1 166 825	135 783 489		207 199 447	
	بالدولارات الأمريكية		*828 742 346*		*375 944 509*				*1 500 537*	*174 617 567*		*266 458 489*	
	سعر الصرف	1 حقوق سحب خاصة = 1.286 دولار أمريكي في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2001											

(1) هذه الأرقام هي تقديرات موافقة للغاية. وستعتمد التقارير الاسمية النهائية (والإطار الزمني) على ما يلي: توقيت نقطة الإنجاز، ونهج تسوية المتأخرات عند نقطة القرار وخلال الفترة الموقتة (إن وجدت)، ومقادير التخفيف من أعباء الديون المقدمة فعلا (إن وجدت)، وتطور التزامات خدمة الديون المقبلة للبلدان (عمليات صرف في ظل القروض المؤهلة والقروض الجديدة المحتملة، إن وجدت).

(2) أدرجت المقادير المقررة بموجب المبادرة الأصلية (إن وجدت) في المبلغ الذي جرت الموافقة عليه لتلبية متطلبات المبادرة المعززة أيضا.

(أ) المعززة
(ب) المعززة (أقرت في إطار المبادرة الأصلية: 000 200 2 وحدة حقوق سحب خاصة)
(جـ) المعززة (أقرت في إطار المبادرة الأصلية: 860 390 1 وحدة حقوق سحب خاصة لدى نقطة اتخاذ القرار مراجعة 035 955 2 لدى انتقال اتخاذ القرار)
(د) المبادرة الأصلية
(هـ) المعززة (أقرت في إطار المبادرة الأصلية: 000 630 وحدة حقوق سحب خاصة)
(و) المعززة (أقرت في إطار المبادرة الأصلية: 575 1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)
(ز) المعززة (أقرت في إطار المبادرة الأصلية: 870 741 7 وحدة حقوق سحب خاصة)
(ح) المعززة (أقرت في إطار المبادرة الأصلية: 000 160 4 وحدة حقوق سحب خاصة)

الملحق الثاني

التكاليف الإسمية على الصندوق بمرور الوقت

السنة	التصور الأساسي – نقطة إتخاذ القرار – 23 بلدا	التصور الأساسي المنقح – نقطة الانجاز – مبادرة الديون الكاملة
1997	0	0
1998	789 138	789 138
1999	3 931 132	3 931 132
2000	7 329 250	6 526 653
2001	14 257 326	6 048 241
2002	23 622 900	12 954 869
2003	23 793 698	28 520 332
2004	23 613 981	33 978 867
2005	21 631 187	41 428 755
2006	21 457 309	39 702 880
2007	20 284 799	38 942 128
2008	17 987 777	35 759 415
2009	14 541 478	31 795 000
2010	11 624 601	26 667 681
2011	10 438 615	22 813 700
2012	8 169 117	19 960 896
2013	7 165 520	17 368 906
2014	5 890 159	17 067 116
2015	5 248 485	14 075 760
2016	4 971 814	11 432 586
2017	4 872 492	10 066 161
2018	2 707 727	7 882 341
2019	1 810 432	7 020 083
2020	1 795 287	5 670 232
2021	1 624 918	4 306 129
2022	813 417	3 572 105
2023	806 500	2 991 318
2024	799 583	2 965 610
2025	792 666	2 205 558
2026	785 749	1 995 530
2027	778 832	1 465 919
2028	771 914	1 319 895
2029	764 997	1 308 154
2030	374 488	998 166
2031	211 201	989 414
2032	0	772 666
2033	0	766 000
2034	0	727 084
2035	0	688 652
2036	0	541 102
2037	0	513 822
2038	0	387 138
2039	0	383 477
2040	0	352 623
Total	266 458 489	469 653 236